מדינת ישראל

משרד החינוך

סוג הבחינה: בגרות

מועד הבחינה: קיץ תשפ"ד, 2024

מספר השאלון: 34282

תרגום לערבית (2)

دولة إسرائيل

وزارة التّربية والتّعليم

نوع الامتحان: بچروت

موعد الامتحان: صيف 2024

رقم النّموذج: 34282

ترجمة إلى العربيّة (2)

אזרחות

المدنيّات

הוראות

א. משך הבחינה: שעה וארבעים וחמש דקות.

ב. מבנה השאלון ומפתח ההערכה:
בשאלון זה פרק אחד.
(50x2) — 100 נק'
סך הכל — 100 נק'

ג. חומר עזר מותר בשימוש: אין.

ד. הוראות מיוחדות: אין.

تعليمات

أ. مدّة الامتحان: ساعة وخمس وأربعون دقيقة.

ب. مبنى النّموذج وتوزيع الدّرجات:
في هذا النّموذج فصل واحد.
(50x2) – 100 درجة
المجموع – 100 درجة

جـ. موادّ مساعدة يُسمح استعمالها: لا توجد.

د. تعليمات خاصّة: لا توجد.

يجب الكتابة في دفتر الامتحان فقط. يجب كتابة "مسوّدة" في بداية كلّ صفحة تُستعمَل مسوّدة.
كتابة أيّة مسوّدة على أوراق خارج دفتر الامتحان قد تسبّب إلغاء الامتحان.

الأسئلة في هذا النّموذج ترد بصيغة الجمع، ورغم ذلك يجب على كلّ طالبة وطالب الإجابة عنها بشكل فرديّ.

ב ה צ ל ח ה !

نتمنّى لكم النّجاح!

اقرأوا القطعة الّتي أمامكم، وأجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3.

سمعنا جميعًا في السّنة الأخيرة، مرارًا وتكرارًا، القول الّذي يوجِب إعادة التّوازُن والكبح إلى العلاقات بين سلطات الحكم. أكّد رئيس الكنيست في الآونة الأخيرة أنّ "الكنيست لن تقبل بسحقها".

مسألة التّوازُن والكبح في العلاقات بين سلطات الحكم تحتلّ مكانة عالية في جدول الأعمال العامّ، لكنّ النّقاش في هذه المسألة، عمليًّا، يتطرّق فقط إلى اثنتين من سلطات الحكم: الحكومة – تعزيز حَوْكَمَتِها (قدرتها على الحكم)؛ والمحكمة – تعزيز قوّتها. ولكن، ماذا بالنّسبة لتعزيز تأثير الكنيست؟

الكنيست هي السّلطة الّتي انتخبها المواطنون ومنحوها ثقتهم – وليست الحكومة. صحيح بأنّ الّذين يدّعون أنّ المحكمة ليست هي مَن تُمثِّل الشّعب هم على حقّ. هذه ليس وظيفتها. لكنّ الحكومة هي أيضًا لا تُمثِّل الشّعب، وظيفتها هي التّنفيذ وليس التّمثيل.

المؤسّسة الّتي صَوَّت لها المواطنون وتحكم باسمهم هي الكنيست.

يتحدّثون في العالم عن انتقاص ديمقراطيّ، أي: وَضْعٌ لا تُطبَّق فيه المؤسّسات الدّيمقراطيّة المبادئ الدّيمقراطيّة بالفعل. شعورنا بالنّسبة للدّيمقراطيّة هو أنّ فيها نقصًا، وهذا الشّعور يستند إلى أسباب كثيرة. تتدخّل الدّولة في مجالات أكثر فأكثر في حياة المواطن الخاصّة. شبكات التّواصل الاجتماعيّ جعلتنا ننتقد أكثر، وننكشف لمشاكل في أداء الدّيمقراطيّة في إسرائيل. لكن بالإضافة إلى كلّ ذلك، أحد الأسباب الأساسيّة لهذا الشّعور هو أنّ مُنتخَبي الجمهور الّذين انتخبناهم لا يمثّلوننا. لماذا؟ لأنّ الكنيست محكومة على يد الحكومة.

لا توجد استقلاليّة تقريبًا لأعضاء الائتلاف الحكوميّ في الكنيست في عملهم البرلمانيّ، لأنّهم ملزَمون بالانضباط الائتلافيّ الّذي تُحدِّده لجنة الوزراء لشؤون التّشريع، ويُفعَّل في كلّ موضوع تقريبًا. أعضاء الائتلاف الحكوميّ في الكنيست لا يستطيعون دائمًا التّشكيك في موقف الحكومة أو الاعتراض عليه. المكان المركزيّ والقوّة الهائلة لِلَجنة الوزراء لشؤون التّشريع يجعلان التّشريع مسألة تفضيل حكوميّ على حساب البرلمان نفسه.

تتدخّل المحكمة بِدَوْرها في شؤون كثيرة نظرًا لضَعْف الكنيست. هكذا مثلًا في قرارات الحكم الّتي تناولت مسألة الغاز، أَلْغَت محكمة العدل العليا المسار الّذي قرّرته الحكومة. ادّعت هذه المحكمة أنّه قد نشأ وَضْعٌ تُشكِّل فيه الكنيست "فرقة مشجِّعات" للحكومة. ليس من العجب أنّنا نشهد بين الكثير من مقدِّمي الالتماسات أعضاءَ كنيست من المعارضة. يعود السّبب في ذلك إلى شعورهم بعدم القدرة على التّأثير على السّياسة من خلال إجراءات برلمانيّة.

هذا واقع مُحزِن، نعيش جميعنا نتائجه. عندما يكون البرلمان ضعيفًا، فإنّ الدّولة محكومة على يد قلّة من الأفراد، ممّا يؤدّي إلى ضعف الأحزاب، ويكون ذلك على حسابنا، نحن المواطنين.

إحدى الوسائل النّاجعة الوحيدة الّتي يملكها أعضاء الكنيست بشكل عامّ، والمعارضة بشكل خاصّ، هي مشاريع القوانين. معظم مشاريع القوانين الّتي يُقدِّمها أعضاء الكنيست هي مشاريع قوانين لن تتحوّل إلى قوانين أبدًا، إلى حدّ أنّها لن تمرّ بالقراءة التّمهيديّة.

تعود أسباب ذلك، على سبيل المثال، إلى أنّ مشاريع القوانين تُناقِض موقف الحكومة، أو متطرّفة، أو تحتاج إلى موارد ماديّة كثيرة للغاية.

في الكنيست الأخيرة الّتي أنهت ولايتها، 4.1% فقط من مشاريع القانون الّتي قدّمها أعضاء الكنيست تحوّلت إلى قوانين.

(انتبهوا: تكملة القطعة في الصّفحة التّالية.)

/يتبع في صفحة 3/

رغم ذلك، هناك أهمّيّة لتقديم أعضاء الكنيست مشاريع قوانين. حتّى إذا لم تتحقَّق، فإنّها تجذب أنظار وسائل الإعلام. مشاريع القوانين هذه تُجبِر الوزراء على توضيح موقفهم للجمهور في هيئة الكنيست وفي اللّجان وفي وسائل الإعلام. وهكذا، معظم جدول أعمال الكنيست مُثقَل بالتّشريع اللّازم بهذا المدى أو بذاك. في نهاية الأمر، ما هي نتيجة ذلك؟ الكنيست لا تُشرف على الحكومة ولا تراقبها، لأنّها مشغولة جدًّا.

الواقع هو أنّ الكنيست تملك القليل من القوّة والتّأثير. بالتّأكيد يجب التّطرّق إلى مسألة التّوازُن والكبح اللّذَيْن يتعلّقان بالعلاقات بين سلطات الحكم، وفي هذا الصّدد، يجب أن نفكّر كيف نُعزِّز قوّة الكنيست. أيّة وسائل فعّالة نُكسبُها للكنيست لتتمكّن من مطالبة الحكومة بتوضيح مواقفها وتفصيلها واتّخاذ المسؤوليّة والعمل بشفافيّة، لأنّه لن يحلّ أحد مكان الكنيست للقيام بذلك.

(حسب: ب. يوسف، "במקום לתקוף את בג"ץ, הגיע הזמן שהכנסת תדרוש את זכויותיה"، چلوبس، 21/09/2023)

الأسئلة

أجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3 (لكلّ سؤال – 50 درجة).

انتبهوا: في القسم الأوّل من كلّ سؤال (عرض المصطلح)، أجيبوا **حسب ما تعلَّمتموه** وليس حسب القطعة.
في القسم الثّاني من السّؤال، أجيبوا **حسب القطعة**.

1. اعرضوا المصطلح: **مبدأ حكم الشّعب**.
اشرحوا كيف ينعكس مبدأ حكم الشّعب في القطعة.

2. اعرضوا المصطلح: **رقابة قضائيّة**.
اشرحوا كيف تنعكس الرّقابة القضائيّة في القطعة.

3. اعرضوا المصطلح: **مشروع قانون خاصّ**.
اشرحوا كيف ينعكس مشروع القانون الخاصّ في القطعة.

בהצלחה!
نتمنّى لكم النّجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.
אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.
حقوق الطّبع محفوظة لدولة إسرائيل.
النّسخ أو النّشر ممنوعان إلّا بإذن من وزارة التّربية والتّعليم.